

المشهد السياسي

شروط «سيدر» تفرض خطة الكهرباء بعد تسع سنوات!

اجتازت الحكومة اللبنانية قطوع خطة الكهرباء. الشروط التي وضعها الدول والصاديق الدولية المعنية بهوتر سيدر. والتي طالبت بإلغاء عجز مؤسسة كهرباء لبنان ونقل كلفة دعم اسعار الكهرباء من الموازنة العامة إلى المستهلكين. يبدو انها فعلت فعلها على طاولة مجلس الوزراء. فاخضت الاعتراضات الجوهرية التي رفعها بعض حكومات الحكومة سابقا. مرت الخطة بلا خلافات التي كانت متوقعة. وخاصة لجهة تحديد المسؤول عن إجراء المناقصات

أرخت سياسة التوافق مظلتها على طاولة مجلس الوزراء. بعد نحو ثلاثة أسابيع من النقاشات في اللجنة الوزارية المكلفة مناقشة خطة الكهرباء، وخلاف القوى السياسية حولها. سلكت الخطة طريقها إلى الإقرار بسهولة. ربما. في وجود «شرط» لمؤتمر «سيدر» بضرورة التوصل إلى وقف عجز مؤسسة كهرباء لبنان. قررت مكونات مجلس الوزراء عدم الاعتراض. جوهريا. على الخطة التي أعدتها وزارة الطاقة بالتنسيق مع البنك الدولي. مستندة إلى الخطة التي أعدها الوزير جبران باسيل عام 2010، وإلى ملاحظات القوى السياسية. وفيما ترقب الجميع في الأيام الماضية مصير الخطة في الحكومة وإمكان تمريرها بالتوافق أو بالتصويت نتيجة التباين حبال مرجعية إجراء المناقصة (إما إدارة المناقصات أو

اجري عون اتصالا بيري بعد الجلسة لاتفاق على اقرار مشروع القانون في اول جلسة تشريعية

في اللجنة الوزارية) وتعيين الهيئة الناظمة. لم يكن أحد ليتوقع ان يكون الجوّ إيجابيا إلى هذا الحد. بحسب أكثر من مصدر وزاري. وقالت المصادر إن «أحدا من وزراء تيار المستقبل لم يدخل في النقاش، ووجده الرئيس سعد الحريري هو من عبّر عن موقف تياره. فيما كان للمؤثر جبران باسيل حفصة الأسد من الكلام». وقد سجل الأخير اعتراضين «مذكراً بالطعون التي كانت تحصل في مجلس شوري الدولة. مشيراً إلى ان العودة إلى دائرة المناقصات يجب ان تسري على القطاعات كافة». في إشارة إلى الاتصالات. وشدد على أن «لا يخرج أحد من الأفرقاء ويتحدث عن ربح وخسارة أو عن إنجاز سجله علينا». وقد دعم باسيل في كلامه عن تسريع تنفيذ الخطة وعدم عرقلتها

بري: الفرصة مناسبة لعودة النازحين السوريين

أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري أن «الفرصة باتت مناسبة للشروع في حل قضية النازحين بالجملة ولا يجوز دفن رؤوسهم في الرمل بل إجراء التفاهات اللازمة مع الدولة في سوريا على عودة النازحين. وفتح معبر نصيب مع الأردن والخليج إلى لبنان عبر سوريا. كما ان الوقت قد حان لتموضع لبنان مع دول الشرق مصر وسوريا وغيرها البدء باستخراج النفط والغاز. ووقف التلاعب في ترسيم حدود لبنان البحرية. والاعتراف بحق لبنان في النقاط البرية المحتفظ عليها».

وقال بري في كلمة القاها أمام ممثلي الجالية اللبنانية في العاصمة القطرية الدوحة. أمس. إن «استقرار لبنان النقدي والأمني مستمر. ونحن نؤكد موقفنا الثابت مع تحقيق الشعب الفلسطيني لأمنيته الوطنية في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وحق سوريا الثابت في الجولان».

الوزيران سليم جريصاتي ويوسف فنيانوس، فيما كان الوزير علي حسن خليل متناعماً مع العونيين أيضاً. وادى الرئيس ميشال عون «دورا إيجابيا جداً خلال النقاش بين مختلف الكونونات. وكان مصراً على عدم رفع الجلسة قبل إقرار الخطة». معلقاً بالقول: «من هو الموظف مهما كان موقعه. الذي يستطيع عرقلة مثل هذه الخطة؟» قبل أن يوافق مجلس الوزراء على اعتماد دائرة المناقصات مع ضوابط لمنع أي عرقلة في تنفيذ الخطة. وتم الاتفاق على النقطة الأهم التي تضمنت تعديل القانون 288/2014 بما يسمح لإدارة المناقصات بتخصيص مناقصات وفق عقود البوت (بناء المعامل من قبل القطاع الخاص ثم تشغيلها وبيع انتاجها إلى مؤسسة كهرباء لبنان. ثم نقل الملكية والإدارة إلى الدولة بعد مدة طويلة). بعد اقتراح تقدم به الوزير محمد فنيش وعائلته الوزيرة ندى بستاني. ونتاجه مشروع قانون معجل يصح أولاً

على تمديد العمل بأحكام هذا القانون لمدة ثلاث سنوات. وجرى الاتفاق على تشكيل لجنة وزارية جديدة أوكلت لها مهمة حسم أي خلاف بين وزارة الطاقة وإدارة المناقصات التي ستتولى البت في دفتر الشروط. ومن ثم ترفع اللجنة تقريراً إلى مجلس الوزراء لاتخاذ الموقف المناسب. وبعد الجلسة. أجرى الرئيس ميشال عون اتصالاً هاتفياً بالرئيس نبيه بري الذي وعد بإدراج مشروع القانون على جدول أعمال أول جلسة تشريعية.

أما الهيئة الناظمة التي كان يُفترض أن يسبق إقرار الخطة. فقد اتفق على أن يتمّ العمل على تعيينها لاحقاً. وذلك بعد أن أصر عليها وزير المال خلال الجلسة وفق ما نض عليه البيان الوزاري. وكان للقوات وتيار المردة المرددة مصيرين أيضاً على تشكيل المجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان. رفضت بستاني أن يقبل أن مجلس الوزراء هو من دعا إلى تشكيل مجلس الإدارة لأنها طالما دعت هي التي تشكيلها وتسمية الأعضاء فيها. وقالت: «إذا أردتم أن تقرروا الطلب إلى وزارة الطاقة تعيين أعضاء مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان. فعليكم في الفترة السابقة». وشدد جعجع على أن «قانون المحاسبة العمومية» يفرض أن أي مناقصة تستهدف مفوض تدب إلى إدارة المناقصات. هذا الأمر ليس خياراً شخصياً وكل مناقصات الكهرباء يجب أن تعود إلى إدارة المناقصات وهذا ما أقر اليوم (أمس)» (الإخبار)



لعب الرئيس عون دورا إيجابيا وكان حصرا على عدم رفع الجلسة قبل اقرار الخطة (هيلم الموسوي)

على تشكيل الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء. الحريري أكد «وجوب تزييم الكهرباء بأسرع وقت. ومن يتقاعس سيدفع الثمن ومالية الدولة لا تتحمل التأخير بالخطة يوما واحدا». معتبرا أن «كل دائرة عليها أن تقوم بعملها ومن يتخلف عن هذه الأعمال سيُعاقب تبعاً للقانون». وشدد على أن «الخطة سترضي الشعب اللبناني لأنها ستؤمن الكهرباء 24 على 24». كما أنها «تخفض العجز الذي تتكبده الموازنة وتصنيف لبنان سياخذاً بالإعتبار أن الخطة واضحة وأن لبنان يقوم بخطوات للإصلاح وكل المؤسسات الدولية ستري أن لبنان يعتمد خطوات ايجابية لتحسين هذا المجال». وزير العمل كميل ابو سليمان قال بعد الجلسة: «ستأكد من أن الخطة ستطبق كي لا تلقى مصر خطط سابقة ويبقى موضوع الهيئة الناظمة. ومرتاحون للخطة كما خرجت». فيما عزّدت وزيرة الطاقة والمياه عبر حسابها الخاص على تويتر: «ورقة سياسة قطاع الكهرباء الحديثة أصبحت واقعاً فلنعمل سوياً على إنجازها». أما وزير الدفاع الياس بوضعب فكتب بدوره: «شهدت اليوم على نموذج جديد من حكمة الرئيس عون من خلال إدارة جلسة إقرار خطة الكهرباء إذ نجح بحكمته بإدارة النقاش والحوار البناء بين الجميع وصولاً إلى المنطق والحسم بالقرار بالفاهم مع رئيس الحكومة لضمان منع أي عرقلة تنعكس سلباً على المواطنين».

التناغم في الجلسة لم ينسحب على علاقة التيار الوطني الحر بالقوات. إذ عزّز باسيل بعد الجلسة على صفحاته على «تويتر»: «خسروا لبنان سنين وكلفوا الخزينة أموالاً المهم خلصت البيطولات الوهمية وبقيت الخطة الحقيقية. هي ذاتها من الأول والباقي حكى. المهم التنفيذ من دون عرقلة لتتخفف الوعود: 24/24 وصفر عجز». وقد استدعى ذلك رداً من نائب القوات عماد واكيم الذي قال تعليقا على تخريده باسيل: «معاليك بيكفي. سئل الحكيم اليوم فأجاب أنه انتصار للحكومة. وهو أيضاً بداية نحو محاولة إنقاذ الاقتصاد. اما في المضمون. أنا أقول لك أنك منذ عشر سنوات وانت تعرقل لأنك ضد إنشاء المعامل ومغروم بالباخر وقد كلفنا غرامك هذا حوالي 30 مليار دولار انت مسؤول عن هدرها». فيما أكدت

الوزيرة مي شدياق أن «ليس هناك من فريق منتصر على آخر في اقرار خطة الكهرباء وتتمنى ان تكمل بالمسار عينه وحريصون على انقاذ البلد بما هو فيه انما بالطريق المستقيم». أما رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع فقال بعد اجتماع كتل «الجمهورية القوية»: «سمعنا بعض الأصوات تحدثت عن عرقلة القوات لخطة الكهرباء. لدينا وزيران في اللجنة الوزارية فهل كان المطلوب أن نخصم على الخطة دون مناقشة؟». وأضاف: «عبنا إلى تشكيل الهيئة لكهرباء قاضي التحقيق العسكري لإجراء التحقيقات اللازمة.

يقول مقرّبون من جرمانوس إن «المعلومات» تجاوزت مدة التوقيف الاحتياطي المنصوص عليها قانوناً. ولم يسلم جو للمخابرات. فضلاً عن تسريبه المعلومات تستهدف مفوض الحكومة. ما دفعه إلى الادعاء. الأمر هو بهذه البساطة بالنسبة إليه. لكن مصادر المديرية العامة لقوى الامن الداخلي. وقضاة من خصوم جرمانوس. يرون أن الأخير يقود

انفجر ملف مكافحة الفساد القضائي أمس مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس بدأ «هجوماً مضاداً». استهدف فيه فرع المعلومات في المديرية العامة لقوى الامن الداخلي. والمدير العام اللواء عماد عثمان. للمرة الأولى في تاريخ القضاء يدعى النائب العام العسكري على جهاز أمني المدعى عليه هو «فرع المعلومات». لا رئيسه. ولا ضباط التحقيق فيه. ثم اتبع جرمانوس ادعاءه باستنابة قضائية إلى مختلف الأجهزة الامنية (من بينها المعلومات أيضاً). يطلب فيها تزويده بمعلومات عن تلقى رجال أمن رشى للتمرير حفر أبار ارتوائية غير شرعية والبناء غير المرخص وفي الأسلاك العمومية. «لا سيما في قضاء المنية». ومن المعلوم أن غالبية الأبار الارتوائية غير الشرعية يجري تمرير حفرها بقرار من المدير العام لقوى الامن الداخلي. وسبق لوزارة الطاقة والمياه أن راسلت وزارة الداخلية في هذا الخصوص. طالبة توير: «ورقة سياسة قطاع الكهرباء الحديثة أصبحت واقعاً فلنعمل سوياً على إنجازها». أما وزير الدفاع الياس بوضعب فكتب بدوره: «شهدت اليوم على نموذج جديد من حكمة الرئيس عون من خلال إدارة جلسة إقرار خطة الكهرباء إذ نجح بحكمته بإدارة النقاش والحوار البناء بين الجميع وصولاً إلى المنطق والحسم بالقرار بالفاهم مع رئيس الحكومة لضمان منع أي عرقلة تنعكس سلباً على المواطنين».

منذ أن بدأ فرع المعلومات «نبتش» الملفات التي تؤدي إلى الاشتباه في قضايا فساد. يتردد اسم القاضي جرمانوس. السبب الاول هو توقيف عدد من المقرّبين منه. أو من الذين يزعمون القرب منه. أما السبب الثاني. فهو أن جرمانوس يتولى الادعاء عندما يتكون الموقف في تلك القضايا رجل أمن. لكن الجزء الأكبر من الملفات كان في عهدة النائب العام في جبل لبنان. القاضية غادة عون. وبعدها أوقف فرع المعلومات. بناءً على إشارة عون. المدعو جو ع. (أشهر الموقوفين في قضايا الفساد القضائي). بدأ أن الامر أزعج جرمانوس. فجو كان يزعم أنه «مدير العلاقات العامة لدى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية بيتر جرمانوس». وبعد أيام. طلب الأخير من الشرطة العسكرية في الجيش التحقيق مع جو. الموقوف لدى فرع المعلومات على خلفية استخدامه لوحة تسجيل سيارة مزوّرة. ردّ فرع المعلومات بأنّه أجرى التحقيق مع الموقوف المذكور على خلفية اللوحة المزوّرة. بناءً على إشارة القاضية عون. لم تنته القصة هنا. عاود جرمانوس الإيعاز إلى مديرية المخابرات بـ«استخراج» جو للتحقيق معه. فردّ النائب العام التميميزي القاضي سمير حمود

بـ«الموافقة على استخراجه فور الانتهاء من التحقيق معه». غير أن التحقيق لم ينته بعد. ويوم أمس. ادّعى جرمانوس على فرع المعلومات بجرائم «التمزّد على سلطته» و«تسريب معلومات عن مضمون تحقيقات أولية وتحويل هذه التحقيقات وتشويه وقائعها. واحتجاج أشخاص وتوقيفهم خارج المهل القانونية». ثم أحال الادعاء على قاضي التحقيق العسكري لإجراء التحقيقات اللازمة.



لم يدم جرمانوس على ضباط الفرم بك على الضرم نفسه (هيلم الموسوي)

معركة منع فرع المعلومات من استكمال التحقيق في قضايا الفساد القضائي. ولأجل ذلك. تصيف المصادر. حاول مفوض الحكومة تجيش التيار الوطني الحر ضد المعلومات. من خلال سرديّة تقول إن «فرع المعلومات يستهدف رجال العهد: أولاً. استهدف المديرية العامة لأمن الدولة في قضية الممثل زياد عبتاني والمقدم سوزان الحاج ثانياً. استهدف المدير العام للجمارك بديري ظاهر. وثالثاً. استهدف مفوض الحكومة». وتضيف رواية مصادر المديرية والقضاة أنفسهم أن جرمانوس يشعر أن توقيف جو ع. وآخرين مقرّبين منه. سيؤدي إلى ادعى جرمانوس على «المعلومات».

الاضرار به. حتى لو لم تكن له أي صلة مشبوهة بالموقوفين. ولأجل ذلك. قرر الهروب إلى الإسام عندما لم تتجاوب معه قيادة التيار الوطني الحر. وتستدل المصادر على رأيها بالقول إن جرمانوس ادّعى على جهاز أمني. لا على الضباط العاملين فيه. وبالتالي. لا توجد إمكانية لتنفيذ الادعاء. فمع من سمحقت قاضي التحقيق؟ وتلفت المصادر إلى أن إجراءات فرع المعلومات تتم بناءً على إشارة القضاء. سواء القاضية غادة عون أو القاضي بيتر جرمانوس نفسه. او المدعي العام التميميزي القاضي سمي حمود. فلماذا ادعى جرمانوس على «المعلومات».

توّج امتياز جامعة القديس يوسف في بيروت باعتماد مؤسسي عالمي



نالت جامعة القديس يوسف في بيروت الاعتماد المؤسسي غير المشروط من وكالة ACQUIN

الوكالة هي وكالة اعتماد ألمانية مرموقة، مُدرجة في سجل الوكالات الأوروبية المُعترف بها دوليًا.



جامعة القديس يوسف في بيروت | usj.edu.lb | @usj.lb | USJLiban | USJ.TV | schoolusjliban

تقرير

جرمانوس يدّعي على «المعلومات»: دعسة ناقصة أم قرار عوني؟

فيما مشكلته مع القضاة الذين يقرون الإجراءات التي ينفذها المحققون؟ لكن مصادر أخرى ترى أن ما قام به جرمانوس يحظى بغطاء قيادة التيار. إذ لن يجزى قاض على قلب الطاولة بهذه الطريقة. من دون دعم سياسي كبير. تزدهم الأسئلة لتكشف وجود خطر يحدى بمسار مكافحة الفساد في «العدلية». فوقف التحقيق واقتصره على أربعة قضاة جرى كف أيديهم. وعلى توقيف عدد من المساعدين القضائيين والسماصرة. سيعني أن المسار تعرّض للعرقلة. لأن الشبهات تحوم حول أكثر من 10 قضاة على أقل تقدير.

السؤال المفتاح هنا يتفرع عنه سؤالان: هل ما قام به جرمانوس هو فعل قضائي بحث يهدف إلى تصويب مسار التحقيق. أم هجوم مضاد على التحقيق في الفساد القضائي؟ وهل يحظى جرمانوس بغطاء التيار الوطني الحر (فناة أو تي في) بدت أمس داعمة لقرار مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية) أم أنه أقدم على القرار الخاطى الذي سينزل عليه غضب رئيس الجمهورية المهادي باستكمال ملف مكافحة الفساد القضائي؟ الإجابات ستظهر سريعاً. فهينة التفتيش القضائي ستهدى في الساعات المقبلة تحقيقات مفصلة مع عدد من الموقوفين.

(الإخبار)